

Republic Of Iraq
Ministry Of Finance



الدائرية القانونية / الأمور المالية

٢١٨

No:

(شباب العراق ٠٠٠ نصراواداع)

العدد:

Date : ٢٠١ / /

التاريخ: ٢٠١ / /

٧٩١٤

٢٠١٦/٩/٢٩

الى/ محافظة واسط/ قسم الحسابات /شعبة الموازنة
م/ اس تفسار

تهدي هذه الوزارة اطيب تحياتها . . .

كتابكم المرقم ٩٨٦٣ في ٢٠١٦/٨/١٧ تود ان نبين الاي :

بالنسبة لاعضاء المجالس المحلية .

من حيث المبدأ أن الحقوق الوظيفية منصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠
المعدل والقوانين الأخرى ذات العلاقة والتي تنتصر أحکامها على الموظفين على المالك الدائم وحيث أن
اعضاء المجالس في المحافظات يتم اشتغالهم لمناصبهم عن طريق الانتخاب لذلك فائهم لا يتضمنون تحت
مفهوم الموظف وغير مشمولين بالإحکام القانونية التي تنظم شؤون الموظفين ومنها قانون رواتب موظفي
الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ .

الا أن الفقرة (٢) من كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق/٤٤٨٠٤/٤٥/٢/٢ فس
٢٠١١/١٢/٢٥ تضمنت بان اعضاء المجالس المحلية يتقاضون مكافأة تعادل ما يتقاضاه (معاون مدير عام
من راتب ومخصصات) وحيث أن قانون رواتب موظفي الدولة يسري على موظفي الدرجة (الأولى) فما
دون فلا يوجد مانع بحول دون منهم مخصصات ونرى أن الموما إليهم وأن كانوا يتقاضون مكافأة تعادل
(راتب ومخصصات معاون مدير عام) الا ان ذلك لا يعني صرف المخصصات بصورة مطلقة دون انتساب
شروط منها وان قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٨ حدد اساع
المخصصات التي تجوز منها للموظف عند توفر شروط منها ومنها مخصصات الموقع الجغرافي المشار
إليها بأعمالنا المرقم ٢٤٧٤٤ في ٢٠٠٨/٧/١٥ واعمالنا المرقم ٢٣٥٠٢ في ٢٠٠٩/٥/١٧ وان منع
المخصصات المذكورة من صلاحية مجلس محافظكم في حال توفر شروط منها كما نشيركم الى

الفقرة رابعاً من المادة (٢) من قانون تنفيذ الموارنة الاتحادية لسنة ٢٠١٦ .

اما ما يخص موظفي المجلس نرجو تحديد حاله معينه بتقاضيها ليتسنى لنا ايداع الرأي
مع التقدير .

محمد حمزه مصطفى
مدير عام الدائرة القانونية وكالة

٢٠١٦/٩/